

# مستقبل الإمبراطورية الأمريكية

## مصير الديمقراطية والرأسمالية

د. محمد عبد العزيز ربيع

حين صدر كتاب "نهاية التاريخ" للمفكر الأمريكي الياباني الأصل فرانسيس فوكوياما، جاء رد فعلي على ذلك العنوان المثير مباشرة وسريعا. قلت، "إن الذي انتهى فعلا هو دور التاريخ في صنع المستقبل وليس التاريخ.. إن التاريخ لم ولن ينتهي". وفي أعقاب ذلك وجدت نفسي مضطرا لقضاء ثلاثة سنوات متواصلة في البحث والدراسة لإثبات صحة هذه المقولة، مما قادني للخروج بنظرية جديدة في تفسير التاريخ تعطي إجابة مقنعة لدحض مقولة نهاية التاريخ. وفي عام 2001 جاء الرد في كتاب صدر بعنوان The Making of History، أي "صنع التاريخ". وحيث أن مقولة فوكوياما جاءت تابعة ومكملة لمقولة "صراع الحضارات" لهنتنغتون، فإن كتاب صنع التاريخ قام أيضا بالرد على تلك المقولة التي لم تكن سوى دعوة لإستعداد الغرب ضد الشرق عامة والعرب والمسلمين خاصة. وتقول نظرية "نهاية التاريخ" باختصار إن عملية التطور الإنساني توقفت عند محطة الديمقراطية والرأسمالية. لكن حين نضع التطورات السياسية والتحويلات الاقتصادية التي تجري في الغرب عامة في إطارها التاريخي السليم سوف نكتشف أن التطورات السياسية تجاوزت أو على وشك أن تتجاوز الديمقراطية كنظام حكم، وأن التحويلات الاقتصادية تجاوزت أو على وشك أن تتجاوز الرأسمالية كنظام اقتصادي. وهذا يعني أن النظام السياسي القائم على الانتخاب الفردي والتمثيل الشعبي المباشر، والنظام الرأسمالي القائم على حرية الأسواق وميكانيكية العرض والطلب لم يعودا صالحين لإدارة شؤون الحكم والاقتصاد في دولة تجاوزت عصر الصناعة مثل أمريكا. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن روح الرأسمالية التي تنادي ببناء رأس مال صناعي واجتماعي هي مبادئ لا غنى عنها، وأن روح الديمقراطية التي تنادي بالعدل والمساواة والتسامح لا غنى عنها أيضا، لكن ما انبثق عن تلك المبادئ من أنظمة ومؤسسات حكم وإدارة وإنتاج لم تعد صالحة لهذا العصر، ولم تعد قادرة على خدمة تلك المبادئ.

كان المجتمع القبلي أول مجتمع إنساني يظهر في التاريخ، مما فرض عليه أن يُطور نظاما اقتصاديا يتجاوب مع احتياجاته كمجتمع غير مستقر. لذا قام ذلك المجتمع بتطوير نظام يقوم على جمع الحبوب والثمار وصيد الحيوانات والأسماك والتنقل من مكان لآخر بحثا عن أماكن تتوفر فيها متطلبات الحياة الأساسية، ونظام شيخ القبيلة كنظام سياسي لإدارة مجتمع متجانس بلا طبقات. حين بدأ الإنسان

عملية الاستقرار في مكان واحد وتكوين مجتمعات صغيرة غير متجانسة عاشت في قرى متباعدة، وجد نفسه مضطرا لتطوير نظام إقتصادي جديد يراعي ظروف حياته ويتجاوب مع احتياجاته المختلفة كثيرا عن ظروف حياة واحتياجات المجتمع القبلي، وهذا أعطى ميلادا لنظام فلاح الأرض والملكية الخاصة كنظام اقتصادي، ونظام العشيرة أو العائلة المركبة كنظام اجتماعي، ومركزية الإدارة كنظام سياسي خضع لهيمنة إقطاعيين في مجتمع تكون من طبقتين، طبقة الإقطاعيين، وطبقة العبيد وشبه العبيد من الفلاحين.

بعد مرور حوالي عشرة آلاف سنة على ظهور المجتمع الزراعي، انتقل الإنسان إلى العيش في مدن غابت عنها القبيلة والعشيرة لتحل محلها الأسرة، وحل العمل في مصانع تقوم بتصنيع مواد معدنية وغذائية وملابس وأسلحة وبوارج حربية وسفن وغير ذلك محل فلاح الأرض كنشاط اقتصادي أساسي. وهذا فرض على المجتمع الجديد تطوير نظام اقتصادي مختلف كليا ونوعيا عن نظام فلاح الأرض يتجاوب مع احتياجاته وطريقة حياته كمجتمع صناعي، وتطوير نظام سياسي جديد لإدارة شؤون مجتمع يتصف بالفردية ويتكون من ثلاثة طبقات اجتماعية، طبقة عمال، وطبقة أثراء من إقطاعيين وصناعيين، وطبقة متوسطة. ومع استمرار توسع وتنوع العمليات الصناعية الكبيرة والصغيرة وتضاعف أعداد العاملين في قطاع الصناعة والتجارة والتمويل تبلور "النظام الرأسمالي"، كما نما حجم الطبقة المتوسطة لتصبح أكبر وأهم طبقة في المجتمع. ويقوم النظام الرأسمالي على حرية السوق وميكانيكية العرض والطلب التي تعمل تلقائيا، ومن المفروض أن تقوم بتوزيع الموارد المتوفرة على الاستثمارات المتاحة بكفاءة، وتوزيع العوائد المحققة على المشاركين في العملية الإنتاجية بعدالة تعكس إسهامات العاملين وحجم المخاطر التي يتحملها المستثمرون. وهذه نظرية تفترض وجود شركات منتجة ومؤسسات إقراض وتمويل وتسويق بأعداد كبيرة تفرض عليها التنافس في سوق مفتوحة، وتدفعها للعمل باستمرار على رفع كفاءة الإنتاج وتحسين نوعية المنتجات وخفض اسعار البضائع المعروضة للبيع. وهذا من شأنه في حالة حدوثه أن يتيح الفرصة لكافة المساهمين في العملية الإنتاجية ولجميع الداخلين إلى السوق والخارجين منه كمنتجين وموزعين ومستهلكين أن يحصلوا على أحسن المنتجات بأفضل الأسعار. لكن مغريات المال دفعت غالبية الشركات ومدرائها إلى التواطئ والرشوة والمنافسة غير الشريفة وتجزئة الأسواق لاحتكار تصنيع بعض المنتجات وما يرتبط بها من معارف تكنولوجية، والتحكم في كميات البضائع المعروضة وأسعارها، وبالتالي قتل روح التنافس وتعطيل ميكانيكية العرض والطلب.

شهدت العقود الأربعة الأخيرة تضائل عدد الموزعين والوسطاء والممولين، وتراجع عدد المنتجين وزيادة درجة تحكمهم في الأسواق، وظهور احتكارات كبيرة سيطرت على النشاطات الاقتصادية الرئيسية

من عمليات إنتاج وتسويق إلى دعاية وإعلان وإعلام واستثمار. كما شملت تلك الاحتكارات أيضا شركات التأمين والخدمات الصحية، وصناعة الأدوية ومواد التجميل، وصناعة السيارات والمعدات الحربية والطائرات، والأسواق الغذائية، ودور نشر الكتب والمجلات والجرائد وتوزيعها. وهذا تسبب في إضعاف حافز المنافسة واختفائها تقريبا من عدة مجالات، ونجاح القوى الاحتكارية في التحكم في عمليات الإنتاج والتسويق والتسعير، وبالتالي تفويض أعمدة النظام الرأسمالي وميكانيكية عمل الأسواق الحرة. لذلك أصبح من الصعب توزيع الموارد المتاحة والعوائد المحققة بشكل يضمن الكفاءة أو العدالة، مما أدى إلى حدوث تفاوت كبير في الدخل والثروة في المجتمع الواحد، أضعف الاتحادات العمالية والطبقة المتوسطة وزاد أعداد الفقراء، وساهم في تقوية دور المال في الإعلام والسياسة والثقافة والتعليم.

إن غياب المنافسة وتحوّل معظم الصناعات الرئيسية إلى احتكارات عملاقة ترتبط بعضها ببعض بمصالح متبادلة وقيم اجتماعية مشتركة، تسبب في إلغاء وجود السوق الحر، وشجع المال على احكام سيطرته على العملية السياسية والعملية الإعلامية. من ناحية ثانية، بدأ المجتمع الصناعي في أمريكا وفي غيرها من دول صناعية متقدمة يتحول تدريجيا من مجتمع صناعي إلى مجتمع معرفي يعتمد الاقتصاد فيه أساسا على تصنيع وتسويق وترويج الخدمات، وليس البضائع المصنعة. وهذا خلق حاجة لتطوير نظام اقتصادي جديد يتجاوب مع ظروف حياة واحتياجات المجتمع المعرفي، تماما كما استوجب التحول من حياة القبلية إلى حياة الاستقرار تطوير نظام فلاح الأرض والملكية الخاصة، وحتم التحول من العمل في مزارع إلى العمل في مصانع تطوير النظام الرأسمالي. وهذا يعني باختصار أن عملية التطور المجتمعي تجاوزت النظام الاقتصادي القائم على السوق الحر، فكل مرحلة تطور حضارية بدءا بعصر القبلية كان لها نظامها الاقتصادي الخاص بها، ونظامها السياسي الخاص بها، وثقافتها المميزة والمختلفة كثيرا عما سبقها وعما تبعها من ثقافات.

إن ما ينطبق على الرأسمالية كنظام اقتصادي ينطبق على الديمقراطية كنظام حكم سياسي، فانتقال المجتمع من عصر الصناعة إلى عصر المعرفة يضاعف صلاحية نظام الحكم الحالي القائم على الانتخاب المباشر والتمثيل الشعبي، ويخلق حاجة لنظام سياسي بديل. ومما يدعم هذا الاستنتاج أن الطبقة المتوسطة التي تعتبر عماد العملية الديمقراطية وأكثر فئات المجتمع استفادة منها وحرصا على حيويتها أصبحت ضعيفة للغاية وغير قادرة على وعي مصالحها. تقول النظرية الديمقراطية إن وجود طبقة متوسطة كبيرة وواثقة من نفسها ولديها الوعي بموقعها ودورها المجتمعي، إضافة إلى تعددية سياسية، وإعلام حر هي أهم متطلبات العملية الديمقراطية. وبسبب ضيق المجال لتحليل كل عنصر على حدة، نقول بأن الطبقة

المتوسطة تلاشت تقريبا، وأن ما تبقى منها لا يملك الثقة بالنفس ولا الوعي، وأن الإعلام لا يتمتع بأية حرية بعد أن أصبح جزءا من احتكارات تجارية كبيرة، وأن المال يهيمن على العملية الانتخابية ويملي إرادته على رجال الكونجرس ويلغي التعددية السياسية. وإذا كان نظاما الرأسمالية والديمقراطية قد تحولا في ظل ثقافة الجشع إلى أنظمة فاسدة تخلت عن مبادئها، فإن التطور المجتمعي نحو عصر المعرفة جاء ليعلن نفاذ صلاحية تلك الأنظمة. وهذا يجعل التمسك بها والتستر على عيوبها محاولات فاشلة من شأنها تعميق الأزمة الحالية وزيادة الأمور سوءا في المدى القصير، ويجعل عملية الإصلاح أكثر صعوبة وتكلفة في المدى الطويل، إصلاح قد لا يأتي قبل أن تكون أمريكا قد فقدت معظم ما تملك من قوة اقتصادية ومكانة دولية. وهنا أود أن أضيف أن الطبقة المتوسطة لم تظهر إلا في عصر حضارة الصناعة، مما يجعلها شيئا استثنائيا.. المجتمع القبلي عاش حوالي مئة ألف سنة من طبقة واحدة، والمجتمع الزراعي عاش حوالي عشرة آلاف سنة من طبقتين، والمجتمع الصناعي عاش حوالي 250 من ثلاثة طبقات. أما مجتمع المعرفة فقد أصبح ينقسم إلى فئات اجتماعية ثقافية، لا طبقية، تستوجب أنظمة حياة وقيم ونظما سياسية واجتماعية وثقافية مختلفة. ومع تسارع عصر المعرفة وانتهاء صلاحية الديمقراطية والرأسمالية الغربية، لا بد وأن تدخل مقولة "نهاية التاريخ" سلة المهملات التاريخية.

د. محمد عبد العزيز ربيع

[www.yazour.com](http://www.yazour.com)